

قراءة سوسيولوجية لمطالب الحراك 22 فيفري بالجزائر من

خلال الشعارات واللافتات

حاج ميلود بن عطية

m.benattia@univ-mascara

تاريخ الإرسال: 2021/07/01 تاريخ القبول: 2021/10/11

ملخص:

يتناول هذا المقال (ثقافة الحراك الشعبي بالجزائر) أو كما يسمى بالحراك 22 فيفري، من خلال طرحه لمجموعة من المطالب الاجتماعية و القضايا السياسية وهي كالتالي: أولا: محاربة الفساد في الجزائر مطلب من مطالب الحراك، ثانيا : الشعارات والممارسات السلمية كفعل استراتيجي لدى الحراك الشعبي. ثالثا: تمثلات الحراك الشعبي لفعل الانتخابي ما قبل 22 فبراير .

فمن خلال الشعارات واللافتات يندرج ضمن الدراسات الأكاديمية المتخصصة في علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية ، إذ يمس تقاطع الجوانب السوسيو- السياسية وما مدى تأثيرها على مفاهيم المواطنة والديمقراطية .

الكلمات المفتاحية :

الحراك الشعبي، الفساد، الثقافة الانتخابية، السلمية، الأحزاب السياسية.

Abstract:

This article examines "the culture of the popular movement in Algeria" or as it is called the movement 22 February, by putting forward a group of demands political issues, which are first: a strategy in the presentation at the level, form and content by peaceful means and calling for it, second: its culture towards the electoral process, third: his vision of corruption issues In Algeria, and finally, the popular movement views the ruling party - the National Liberation Front.

Key words: popular movement, corruption, electoral culture.

مقدمة:

تكتسي أهمية المقال كونه يعالج ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري باعتباره لأول مرة تاريخ الفعل الاحتجاجي بالجزائر ينظم حراك شعبي بعيد كل البعد عن العنف الذي كان يميز ميزة أساسية في التعبير السياسي قبل هذا التاريخ .

يكتسي هذا المقال أهمية كونه يسلط الضوء على الفعل الاحتجاجي كونه لأول مرة شارك فيه فئات من مختلف الأعمار والفئات والجنس حيث شارك فيه رجال ونساء جنبا إلى جنب .

تمت معالجتنا لهذا الموضوع من خلال نزولنا إلى الشارع معتمدين على تقنيات الملاحظة بالمشاركة وبالاعتماد على

مشاهدتنا للمظاهر الحراك في وسط الولاية في الولايات الأخرى
كالجزائر العاصمة وبرج وبوعريرج عبر اليو-تيوب .

والملاحظة الجوهرية الذي نود نلفت القارئ إليها وهو الحراك
الذي أدى إلى استقالة الرئيس بوتفليقة يوم 02 أبريل ، أي نحن
قمنا بدراسة الحراك الذي كان في انطلاقاته الأولى وليس فيما
والفترة التي نقصدها هي الفترة الممتدة من من يوم 22 فيفري إلى
02 أبريل 2019.

تحديد المفاهيم:

الحركات الاجتماعية :

يشير بلومبر إلى أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الجهد
الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في
مجتمع معين ، فالحركات الاجتماعية هي في نظره مشاريع جماعية
تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، وتستند إلى إحساس بعدم
الرضا عن النمط السائد، والرغبة في إقامة نسق جديد، والشرط
المؤسس لأية حركة اجتماعية يظل مرتبطا بفعل التغيير المستمر
كتحول في الزمان يلحق بطريقة لا تكون عابرة بنية وضرورة
النظام الاجتماعي لمعرفة ما يعدل أو يحول مجرى تاريخها والحركة

الاجتماعية لا تكتسب شرعية الوجود إلا إذا جعلت التغيير شرطا وجوديا لها، وإلا سقطت عنها عناصر المبنى والمعنى. (العطو ع، 2011، ص17). ومن وجهة تاريخية ظهرت سوسيولوجية الحركات الاجتماعية في ظرفية كانت موسومة بكثافة الصراعات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية، وبرز فترة تطورت فيها تلك الصراعات وأفرزت فاعلين جددًا، هي تلك التي امتدت في السنوات الستين والسبعين، وكانت أبرزها حركة ماي 1968 في فرنسا، وقد فسرت هذه التغيرات الاجتماعية المتمردة على الأنساق السياسية والاقتصادية النائمة بكونها لحظة مرور المجتمع الصناعي إلى مجتمع جديد أطلق عليه دانيال بيل Daniel Bell تسمية ما بعد المجتمع الصناعي وسماه ألان توران المجتمع المبرمج والمجتمع ما بعد الصناعي في أحد تأويلاته لا يجعل الصراع بقدر ما يدفع باتجاه الاندماج والتوحيد والمشاركة. (البوعزيزي، م، 2008، ص13).

التمثيل السياسي: ترى حنا بيتكن في كتابها the concept of représentation أن التمثيل السياسي هو ترتيب المؤسسي لتنظيم الكيانات الاجتماعية الكبيرة، وذلك بتمثيل الأفراد في عملية

صنع القرارات ، وتقدر بان هناك مفارقة أساسية في صلب معنى التمثيل (المندوب/ الوصي)، تتجسد الأولى في فكرة وجود الممثل المنتخب الذي يعتبر مجرد مندوب أو وكيل للعشب الذي انتخبه يعكس رغباتهم بأمانة على مستوى دائرته الانتخابية، وفي هذا السياق جاء مفهوم آدموند بورك Edmund Barket عندما أكد أن الممثلين الناجحين في الانتخابات، لا يمثلون من انتخبهم فحسب بل الأمة بأكملها التي ترقى مصالحها فوق المصالح الناخبين، وهو ما يعني أن نظرية الوكالة الإلزامية باتت غير متوافقة مع الديمقراطية ومع الولاية التمثيلية ، ومع تطور النظرية الديمقراطية اتجه المواطنون إلى اختيار الأحزاب السياسية لتمثيلهم عوضا من أفراد يحملون صفة الممثل. (بارة ، س ، ص 116.2016).

والإشكال الذي نود طرحه هو: كيف اتسم الحراك 22 فبراير وما هي تمثلاتها للفساد وما هي استراتيجية الفعل الاحتجاجي باعتماده على السلمية وما هي تمثلات الحراك إلى السلوك الانتخابي المنادي بالغاءه.

أولا : محاربة الفساد مطلب أساسي من مطالب الحراك :

من أهم الشعارات التي ردها المحتجون كل يوم جمعة وكنيتوا
البلاد يا السارقين، ولا لدولة الرداءة والفساد.
الجدول يبين مؤشر مدركات الفساد ما بين 2003-2013.

الترتيب دوليا	الدرجة / 10	السنة
88	2,7	2003
97	2,7	2004
97	2,8	2005
84	3,1	2006
99	3,0	2007
92	2,2	2008
111	2,8	2009
105	2,9	2010
112	2,9	2011
105	24 من 100	2012
94	26 من 100	2013
100	26 من 100	2014

مأخوذ من مقال: أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر: 1989-2014
لقد أصبح الفساد بمختلف أشكاله ومظاهره ثقافة سائدة في
الدولة الجزائرية، حيث يبين الجدول الآتي: أن الجزائر تعتبر من

أكثر الدول فسادا في العالم، فحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية خلال الفترة 2003-2013 شهد ترتيب الجزائر تذبذبا بين التراجع والتحسن الطفيف فالجدول يظهر أن أحسن ترتيب كانفي سنة 2006 باحتلالها المرتبة 84 عالميا، أما أسوأ ترتيب فكان خلال سنة 2011 باحتلالها للمرتبة 112، وهذا يدل على أن الدولة عاجزة عن ضبط الفساد ومحاربتة. (لقرع.ب، 2015، 65).

فالجزائر تهددها قضايا الفساد، إذ تجاوز عدد قضايا الفساد الـ 200 قضية سيطرت خلالها المافيا الاقتصادية على الموانئ الكبرى في ما يعرف بـ «فساد الموانئ» وهي قضايا حساسة وملفات ثقيلة عاجلتها فصائل الأبحاث الدرك الوطني أو الشرطة أو الفرق الاقتصادية التي أحصت أكثر من 900 وكيل جمركي و100 مستورد متورطين في عمليات مشبوهة، كما أن الفساد امتد إلى النواة الصغرى لممارسة السياسة الداخلية ممثلة في البلديات، إذ أن أكثر من 20 ألف دعوى تعويض استنزفت ميزانيات البلديات، فالبلدية، كأداة تتجلى في أركانها وهياكلها وأنشطتها عملية التماس والاحتكاك المباشر بين الناخب والمنتخب، تعد أكبر رهان وامتحان يمكن أن تقاس على نواتجه قوى الأحزاب

السياسية وحركات المجتمع المدني سلطة ومعارضة. (بوحنية.ق، 2011، 62) . وفي سنة 2008 رتبت الجزائر في التقديرات الدولية ضمن الأنظمة التسلطية بعلامة 2.33/10، وحسب تقرير الشفافية الدولية لسنة 2012 تحصلت الجزائر على المرتبة 105 من بين 178 دولة في انتشار الفساد، وبتحسن طفيف في سنة 2013 حيث صنفت في المرتبة 94 من بين 177 دولة من حيث انتشار الفساد، وحسب تقرير السنوي للمنظمة الشفافية لمحاربة الفساد 2014 صنفت في المرتبة 100، وفي تقرير تحديات التنمية الـ2011، صنفت ضمن الدول المتوسطة الدخل والتي أخفق نظامها السياسي في ترجمة ثروتها المادية إلى مستوى الرفاه الإنساني، وفي توسيع الحريات والتمكين، تترجم في مؤشرات الحوكمة الديمقراطية الضعيفة في الجزائر (0,59) وجودة القوانين والأطر التنظيمية (0,94)، حكم القانون (0,37)، وأكد التقرير وجود قصور في التعبير والمسائلة أثر سلبا في الأفراد ونتج منه ما يسمى الاستبعاد الاجتماعي، وولد عجزا في المشاركة التضمينية، نتيجة هيمنة الهيكلية البنيوية

والمؤسسية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي (بارة . س ، 2016 ،
(120)

وقدم تقرير البنك الدولي للمؤشرات العالمية لإدارة الحكم (WGI) سنة 2014 تفصيلا أكثر دقة لمؤشرات الحكم الديمقراطي، فاحتل النظام الجزائري رتبة ضعيفة من بين 215 دولة من حيث مؤشرات: المساءلة (24 بالمئة)، الاستقرار السياسي وغياب العنف (10 بالمئة)، فاعلية الحكومة (24 بالمئة)، الجودة التنظيمية (10 بالمئة)، قواعد القانون (25 بالمئة) فاعلية السيطرة على الفساد 32 بالمئة، وحصلت الجزائر في مؤشر برتلسمان للتحويلات السياسية والاقتصادية (BTI) سنة 2014 على الرتبة 70 من 129 دولة بدرجة 4.80 من 10 وهي درجة متوسطة، واعتبر أداء النظام السياسي غير ديمقراطي استنادا إلى أداء مؤسساته، وهيمنة مؤسسة الرئاسة على الحياة السياسية، ورغم انتهاجها عدة اصلاحات في سياق الربيع العربي كاصلاحات القوانين الانتخابية والأحزاب السياسية، إلا أنها تميزت بمحدودية . (بارة.س، 2016، 121).

فما يميز الحراك الشعبي الجزائري هو تمازج الطبقة المثقفة مع مختلف فئات الشعب، وهي على دراية تامة بالفساد المالي الذي

وصلت إليه البلاد من خلال الاطلاع على هذه التقارير السالفة الذكر، وهذا كله جعل الحراك ينتفض ضد النخبة الحاكمة التي استغلت مرض الرئيس من أجل أن تعبت بالأرض فسادا، حتى وصل الأمر أن تشتري ذمم المواطنين بصندوق كاشير، مما عرف في ثقافة الحراك بجماعة نتاع الكاشير.

وهذا السلوك يوحى بأن البلاد كانت تحت حكم فئوي مافياوي وصفها الحراك من خلال شعاراته في الفضاء العمومية بالعصابة والمفسدين.

ومن بين الشعارات الأخرى التي ردها الحراك الشعبي حول موضوع (الفساد) على سبيل المثال: أيها النظام اترك شيء ليأجوج ومأجوج ليفسدوا في الأرض والشعار الأكثر الشهرة هو كليتوا البلاد يا السراقين تردد هذا الشعار مرارا وفي كل ولايات الجزائر، سخطا على فترة حكم الرئيس وطاقمه الحكومي

ثقافة الفساد هي نتيجة سنوات طوال من الفساد السياسي بالتحديد البنيوية/ المؤسسة، فثقافة الفساد وفقا لهذا المنظور هي نتيجة وليست سببا للفساد، هذا الرأي يفترض أن الفساد السياسي يقوض الثقة في المؤسسات العامة، ويقلل من مستويات

الثقة المتبادلة بين الأفراد، ويضعف من شرعية النظام، والحس المدني، فالفساد السياسي، بناء على هذا الرأي، يولد الاغتراب السياسي. (الورفلي . م) ، 2009 ، 129).

فمكافحة الفساد في الجزائر، مسألة ما تزال بعيدة عن الجدية والوضوح، وبالنظر إلى طبيعة الظاهرة، يبدو أن الحل لا يتأتى بالعودة وإعلان الحملات، وتنصيب الهياكل ووضع التشريعات وإصدار الأحكام، لقد صار الجميع مقتنعا بأن حملات مكافحة الفساد المعلنة لن تحقق الهدف المنشود، مادامت تستعمل مطية لتصفية الحسابات، ويضرب عرض الحائط بجميع المخاوف الناجمة عن تداعي الفساد في الدولة والمجتمع، إن أول شرط من شروط نجاح خطط محاربتة وجود الإرادة السياسية الفعلية في شكل استراتيجيات وقرارات عملية وتعزيزها من خلال إشراك مختلف القوى الرسمية والأهلية، ومن خلال قراءة المشهد الجزائري، يبدو أن هذا الشرط مفقود، وبات يعد واحد من أهم عوامل الفساد، وما يعمق الشعور بعدم جدية السلطة في مواجهة الفساد، هو عدم وفائها بالتزاماتها الدولية بعد أن وقعت الاتفاقية الأمية لمكافحة الفساد عليها، حيث أن تنصيب أعضاء الهيئة الوطنية

للوفاية من الفساد ومكافحته في 5 كانون الثاني/يناير 2011 والتي نص عليها قانون الفساد الصادر في العام 2006، يدفع إلى التساؤل عن كل هذا التأخير، وعن الأسباب الكامنة وراء تهاون الدولة في وضع الآليات الكفيلة بوقف الفساد، هل هناك فعلا مخاطرة سياسية تعيق تنفيذ خطط الإصلاح للتغلب على الفساد (ليمام م) ، (2011 ، ص 60).

هذا الوضع السياسي المتعفن والفساد المالي المنتشر والمتراكم لسنوات طوال ، فلا تكاد الصحف العالمية والوطنية تذكر الجزائر إلا بالفساد والفضائح المالية مما ساعد على خلق ثقافة مجتمعية لديها عناصر عاطفية وعناصر تقييمية ، ترى النخبة الحاكمة في الجزائر عموما مجموعة من اللصوص استولت على خيرات البلاد وهذا ما جعل الحراك يصفها بالعصابة .

على سبيل المثال لا الحصر، في فضيحة سوناطراك 1 مع أيبي سايام المعلنة في عام 2010، كشفت تحقيقات العدالة الإيطالية المتواصلة استفادة مدير سوناطراك الأسبق واثنين من أبنائه، وإطارات في الشركة من رشى دفعتها الشركة الإيطالية، وفي سوناطراك 2، كشفت التحقيقات قيام مدير أيبي باولو سكاروني

P.Scaroni المستقيل يمنح مسؤولين جزائريين كبار رشى من دون استبعاد تورط وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل، ووزير الخارجية الأسبق والرئيس الأسبق للمجلس الدستوري محمد بجاوي، رشى بقيمة 197 مليون يورو دفعها عملاق الطاقة الإيطالي بين 2007 و2010 للوسطاء الجزائريين، مقابل فوزه بصفقات لإنجاز مشاريع طاقة في الجزائر بأسعار مضاعفة، أما في فضيحة الشركة المختلفة المختلطة الجزائرية-الأمريكية (Brown et Root-Condor) فقد أثبتت تحقيقات المفتشية العامة للمالية (شباط / فبراير 2006) أن 41 مشروعاً تفوق قيمتها المالية 85.7 مليار دينار لكل من وزارة الدفاع الوطني و سوناطراك فقد بلغ الفساد ونهب المال العام فيها مستويات كبيرة من خلال الفوترة المبالغ فيها، لكن هذه القضايا انتهت في صمت، لأن مجلس الوزراء قرر حل شركة (Bet R-C) في كانون الثاني / يناير 2007، قرار الرئيس بوضع حد لتلك الشركة، عزز الفرضية التي تداولتها أوساط إعلامية كثيرة بعد نشر تقرير المفتشية العامة للمالية، فرضية تورط أفراد من أسرة الرئيس بوتفليقة، على الرغم من تجنب معدي التحقيقات ذكرهم بالاسم . في حين يرى حسين مالطي

أن خصوم الرئيس أرادوا تفجير تلك الفضيحة، وفضائح أخرى لإثبات تورط جناح الرئيس وأفراد عائلته قبل أن يبادر بوتفليقة بهجوم مضاد (ليمام.م)، 2011، ص 205).

فكل هذه الفضائح المالية وغيرها من قضايا الفساد شكلت مجموعة من التمثيلات لدى المواطن الجزائري : ﴿ أن الفقر الذي يعاني منه هو فقر مصطنع وليس فقرا طبيعيا ، إذ لولا هذه المجموعة الفاسدة الذي تحكمه وتسيطر على ثرواته النفطية والذي اصطلح عليه في ثقافة الحراك بالعضابة ، لأصبح حال الشعب في وضع آخر وأحسن حالا.

ثانيا: الشعارات والممارسات السلمية كفعل استراتيجي لدى الحراك الشعبي

اعتبر الحراك الشعبي أن منهجية التغيير بالطرق السلمية وعدم لجوء إلى العنف هي خطة إستراتيجية وعقلانية ، فالسلمية من حيث الشعارات والممارسات الملموسة في الواقع، يوحى بالوعي منه من تفويت الفرصة على النظام بعدم احتوائه أو تحريفه عن مطالبه الحقيقية كإعلان حالة الطوارئ أو وصفه بالبلطجة، كما تميز بإفراغه من كل طابع أيديولوجي أو عرقي أو طائفي ... بل

هو من حاول احتواء الجيش فمن بين الشعارات التي ردها الحراك على سبيل المثال الجيش الشعب: خاوة. خاوة و سلمية، سلمية، السلمية سلاحنا و شعار احذروا من الثورة المضادة التي تريد ضرب هذا الحراك السلمي لأن هناك ذباب يريد التغلغل في المسيرات وهم يحاولون ضرب النشاط الذين يحملون شعارات بناءه يريدون تشويه صورتهم وهم يمشون جماعات فإذا رأيتهم أي فوضى، فعلموا أنهم هم الفتن، عليكم بإيقافهم عند حدهم الحل في السلمية والصبر.

فالحراك الشعبي في الجزائر فجأ جميع المحللين السياسيين في العالم بسلميته ، حيث الممارسات المحتجين كانت في حرب استراتيجية مع النظام ، كان الحراك 22 فبراير ينظف الشوارع ويؤطر المحتجين ويتواصى بالسلمية رافعا أعلاما وطنية موحدة له ، دعا الحراك إلى أن الشعب والجيش الإخوة ، فالحراك يعي جيدا أن هناك في الدوائر الحكومية من سيحاول تحريف مطالبه وتوجيهه إلى أفق مسدود وتشويه صورة نشاطه وشرفاءه، فالحراك يعي الآلة الإعلامية والسياسية التي سيوظفها النظام الحاكم في مثل هذه

اللحظات التاريخية مثل اتهامه بالعمالة و التواطوء مع الجهات الخارجية ، أي العمل على شيطانة الحراك .

مثل هذه التمثلات نجدها راسخة في ذهن الحراك مما جعله يجري حربا استباقية ضد النظام فهو من أطر وسعى لإخراج الحراك بسيناريو سلمي حضاري أدهش العالم -فبالأمس القريب- حيث خرج الرجال والنساء والأطفال والعجائز في صف واحد محتجين بطرق سلمية وكأنك تشهد يوم من أيام الاستقلال.

فالحراك الشعبي اتخذ السلمية من حيث الشكل والمضمون كفعل استراتيجي عقلاني لبلوغ أهدافه المشروعة ، فالشعارات أوحى بشكل لافت أن الحراك الجزائري لديه تاريخ كبير من الاحتجاجات أكسبته خبرة وحنكة في كيفية التعامل مع النظام مثل أحداث 05 أكتوبر 1988، وبما يجري حوله من ما سمي بالثورات الربيع العربي ؟

إن هناك تاريخا كبيرا من كفاح اللاعنفة لم يكن من مصلحة الطغاة تسجيله أو تدريسه لأن مصلحتهم من وجهة نظرهم جين شارب تكمن في تعليم أن العنف هو الذي ينجح لأن لديهم

القدرة الأكبر على العنف، لهذا سيكون لديهم فرصة أكبر للحفاظ على طغيانهم إذا آمن المضطهدون بالعنف أيضا، فضلا أن المحتجين ليس عليهم المحاربة بأفضل أسلحة عدوهم فعوضا عن استعمال العنف، لديهم فرصة أعظم في اختيار أسلحتهم نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية تجعلهم أقوى من قوى الطغاة الذين يفشلون غالبا إزاءها في الأمد البعيد. (الحبيب ا.، 2017، 168).

وأهم شعار الذي تردد في الفضاءات العمومية كذلك فيما يخص الطابع السلمي هو ﴿ يتنحوا قاع ﴾ والمقصود به ﴿ ارحلوا جميعا ﴾ - فهو يريد ﴿ التغيير الاستراتيجي ﴾ وليس التغيير الراديكالي الذي يؤدي إلى حدوث ﴿ فراغ أممي ومؤسستي ﴾ حيث طالب بتنحية المفسدين من النظام وليس ﴿ بإسقاط النظام ﴾ كله، أي تصفيته من كل رأس من المفسدين .

فشعار ﴿ يتنحوا قاع ﴾ أصبح شعار عالمي ، تردد كثيرا ، فكلمة ﴿ يتنحوا ﴾ يقال في اللغة العربية تنحى جانبا ، أي افسح الطريق ، أما كان يقصد به في الفضاءات العمومية ، هو تنحي حكومة أو يحيي

وحكومة بدوي فيما بعد ، وإفساح المجال للنخبة النظيفة إن صح القول من استخلافهم قصد بناء جزائر الجديدة .

والمقصود بكلمة ﴿ قاع ﴾ هي لهجة جزائرية وتعني كلمة ﴿ الكل ﴾ ، حراك 22 فبراير كان دقيق وذكي في نطق المصطلحات التي كان يتلفظ بها في الفضاءات العمومية ، فشعار ﴿ يتنحاو قاع هو بديل للشعار المتداول الذي كان ترده الشعوب العربية ضد حكامها في الدول الأخرى كتونس ، مصر ، وليبيا ، سوريا و... - بداية ما سمي بالثورات العربية - ؟

فالحراك أدرك خطورة شعار ﴿ إسقاط النظام ﴾ الذي أدى إلى حدوث فراغ امني وسياسي في الكثير من الدول العربية حيث انزلت العديد من البلدان العربية في فتح الحروب الطائفية والعرقية والمذهبية و.... وأصبحت خاضعة تحت ما يسمى الحروب بالوكالة وإلى أجنداث دولية متعدد الأطراف ونصفيات سياسية بين دول متعدد الأطراف والمحاور المتعددة - فالبعض منها أصبح يعاني من حكم فيدرالي (حالة العراق) وتفتتت جغرافي (حالة سوريا) ، وحرب أهلية (حالة ليبيا واليمن) كل هذه المصطلحات كانت الدول العربية في غنى لو غيروا شعار

أسقاط النظام بشعارات أخرى ، وهذا استفاد منه الحراك من هذه الثورات المزعومة ؟

وكذلك يقصد بهذا الشعار يتنحوا وقاع يتنحية كل الأحزاب السياسية المزيفة وكل من سمت نفسها معارضة سياسية وهي في الحقيقة -أحزاب مرتزقة -وكل الجمعيات والنقابات التي زينت للنظام ممارساته التجويعية ضد الشعب مقابل فئات تعطيه النخبة الحاكمة (حكومة أويحي) لما سمي مجتمعا مدني ونقابات مستقلة .

فالحرّك الشعبي يعني جيدا أن النخبة الحاكمة كل خمس سنوات كانت تعطي لنفسها شرعية مزورة امام الهيئات العالمية من خلال ما سميت انتخابات البهجة والبهلوانة السياسية (التي أطلق عليها الحراك) ، إن صح التعبير تحت مسمى موالاة ومعارضة وهي في الحقيقة طرق من طرق النخبة الحاكمة تستعمل الانتخابات من أجل إطالة مداها في السلطة .

إن البيئة السياسية والمدنية- المجتمع المدني- أفرعت من محتواها الضمني حيث عرف المشهد السياسي الجزائري العزوف عن كل ما له علاقة بالسياسة في ما نسميه بالأغلبية الصامتة

فحتى مشاركتها في الانتخابات تبقى سلبية كنسبة الأوراق الملغاة في الانتخابات التشريعية الجزائرية سنة 2012، والتي بلغت قرابة مليوني ورقة، هي وضعية ساهم فيها مساهمة كبيرة ضعف الأحزاب السياسية، التي باتت تمثل مؤسسة خاوية من أي محتوى سياسي أو مجتمعي ولا تمتلك أية قاعدة شعبية أو انتخابية وازنة، وانتظمت غالبا حول برامج غامضة ذات خطاب وطني توافقي ومنطق زبائني محلي، في صورة استحبه النظام السياسي في الجزائر لأنها تكرر للإصلاحات التجميلية التي باشرها مطلع سنة 2012. (بومدين. ع، 38، 2017).

أثرت البيئة غير ديمقراطية في الجزائر في الممارسة السياسية، وفي بنية الأحزاب ووظيفتها، فبقيت تابعة للسلطة، ولم تفلح في تشكيل قوة بديلة، وبقي حضورها مرتبطا بالانتخابات فقط ولم يلاحظ أي تطور على مستوى أدائها السياسي وبخاصة تنشئة المواطنين وأضح ذلك مجرد أوعية لأصحاب المصالح، لدرجة أن الأحزاب الصغيرة في تشريعات 2007 باعت رؤوس القوائم لمرشحين لا علاقة لهم بها، واستمر المشهد بالشدة نفسها وأكثر مع تشريعات 2012 أين تزايد عدد الأحزاب (21 حزبا

جديدا)، معظمها سلبية أحزاب قديمة نتيجة الانشقاقات، لكنها لم تجد لها حضورا على الساحة السياسية، لاعتمادها ثلاثة أشهر قبل الانتخابات، مساهمة في تفتيت الأصوات، وهذا يؤثر في التمثيل البرلماني، كما أن أغلب هذه الأحزاب طغت عليها التبعية الأيديولوجية في البرامج وعجز معظمها عن تقديم بديل سياسي واقعي، وهذا يترجم مدى افتقارها للرؤية الإستراتيجية. (بارة.س، 124، 2016)

على الرغم من الإنفتاح السياسي في الجزائر ظل المشهد السياسي في حالة جمود، كما ظل المجتمع المدني هامشيا محدود التأثير، إذ ساهمت عوامل عدة في ذلك، فضلا عن مرحلة العشرية السوداء وما صاحبها من توجس أمني وبعض ممارسات السلطة على الحياة السياسية إذ تم تقزيم الأحزاب وتشتيت قياداتها باسم ما عرف بـ«الحركات التصحيحية» فضلا عن المجتمع المدني الذي انحصرت أدوراه وأصبحت تقتصر على التعبئة للنظام السياسي، وهو أقرب إلى لجنا مساندة منه أن يكون فاعلا مؤثرا في المجتمع، وفي هذا السياق يمكن القول أن ضعف مستوى التأطير السياسي للمجتمع الجزائري مقارنة بمصر وتونس مثلا ساهم

مساهمة كبيرة في الوهن الذي أصاب أي فاعل مجتمعي، حزبا كان أو منظمات مجتمع مدني أم نقابات في الانسياق في عمل احتجاجي واضح المعالم، والملاحظة الجوهرية في هذا الإطار أن الحركة العمالية نادرا ما تكون طرفا في فعل الاحتجاج، وذلك راجع في الأساس إلى جعل التنظيم النقابي الأساسي في الجزائر (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) حليفا للسلطة هذا مع وجود نقابات حرة، ولاسيما في قطاعي التعليم والصحة، فقد استفادت هذه الفواعل من منح سخية أكسبت النظام السياسي في الجزائر وهم المناعة ﴿ (بومدين. ع، 39، 2017).

إن غياب المجال السياسي المفتوح الذي يضمن فرصة للاشتغال الطبيعي، ويقبل بالرأي والرأي الآخر، أدى إلى ظاهرة أخرى تعانيتها المعارضة السياسية الجزائرية، وهو ما يطلق عليه عبد الإله بلقزيز بـ ﴿ الاستتباع السياسي ﴾ فلا قيمة لأي حزب لا يمتلك قراره السياسي المستقل (عاشور . ط ، 2012 ، 36).

و لم يشذ التيار الإسلامي عن الاستراتيجية الزبائنية التي تحكم السلطة بالأحزاب السياسية في إطار ظاهرة الاستتباع، فحركة مجتمع السلم، وفي إطار الصنفقة السياسية التي تحكمها العلاقة

التبادلية- الزبوناتية-تمكنت ولأول مرة- مند نشأة الغرفة الثانية- أثناء التجديد النصفي لأعضاء الثلث الرئاسي في مجلس الأمة، من تشكيل كتلة البرلمانية على أساس حققت النصاب القانوني (10 أعضاء) يتعين رئيس الجمهورية أربعة من نشاطها، ضمن الثلث الرئاسي المعين في 9 كانون الثاني/يناير 2004، مما يثير التساؤل حول حجم التنازلات التي قدمها الحزب إلى السلطة الحاكمة من ناحية، ومدى استخدام مقاعد مجلس الأمة (الثلث الرئاسي) كسلعة سياسية في إطار العملية التبادلية التي تميز علاقات السلطة بالحزب في هذه الحالة (عاشور . ط ، 2012 ، 36) .

فالْحراك رفض التفاوض مع كل الأحزاب السياسية سواء من سمت نفسها إسلامية أو من سمت نفسها علمانية ، فهي في نظر الحراك لا تمثل لا القيم العلمانية ولا التعاليم الدينية السمحة، فهي في نظره مجرد أحزاب تؤدي دور الزبوناتية السياسية، فهي لا تمثل إلا مصالحها الشخصية، وتبرير مشروعية النظام الحاكم .

والإستراتيجية الأخرى التي وظفها الحراك من أجل البقاء على سلمية الاحتجاجات هو تخصيص يوم واحد في الأسبوع (العطلة الأسبوعية) أي يوم الجمعة حتى لا يتهم من قبل السلطة على أنه يعيق الحياة العامة والفضاءات العمومية وحتى لا تصفه السلطة بأنه (حراك) مستفز لحياة المواطن ومبعث للفوضى ، وكذلك حتى لا تجده ذريعة لتفريق المحتجين ، وهذا ما أدى إلى إرباك النظام .

ثالثا: الشعارات والممارسات السلمية كفعل إستراتيجي لدى الحراك

الشعبي

اهتم الحراك الشعبي بمسألة الانتخابات مرددا شعارات كثيرة ومتنوعة حول التزوير والدعوة إلى مقاطعتها التي كانت من المفروض ان تجرى يوم 28 أفريل من نفس السنة ومن بين أهم شعاراته هي لا انتخابات بإشراف الباءات. مقاطعون للانتخابات حتى تزل الباءات. لا انتخابات مع العصابات. ولهذا نجد الحراك الشعبي على وعي تام يوحي بالنضج السياسي الذي اتصف به إزاء حكومة بدوي الذي كان يشغل وزير الداخلية في حكومة الرئيس بوتفليقة وطيب بلعيز

رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية المشرفة على الانتخابات ، وبن صالح رئيس مجلس الأمة فالشخصيات التي طالب الحراك باستقلالهم قبل بدء أي عملية انتخابية أو أي حوار مع السلطة حيث ترسخت لدى المحتجين أن الشخصيات الثلاثة المشرفة على العملية الانتخابية ليست نزيهة بل هي تعمل على هندسة العهدة الخامسة وهذا امر لا ريب فيه محفور في ثقافة الحراك الشعبي ، إذا تصف النخبة الحاكمة في الجزائر على أنها مختصة في فن تزوير الانتخابات مما أدى إلى رفع شعارات منددة لهؤلاء الثلاثة الشخصيات عرفت - بالباءات الثلاثة - وخاصة وزير الداخلية بدوي الذي يراه الحراك مهندس تزوير انتخابات 2013 (العهدة الرابعة للحكم بوتفليقة).

إذا تصف المشاركة السياسية في الجزائر بالشكلية والموسمية وعدم الفاعلية، ذلك أن القرارات السياسية عادة ما تحتكر من قبل النخب الحاكمة (وهو ما يتماشى مع ما ذهب إليه عالم الاجتماع الانكليزي الشهير توم بوتومور Bouttomore* من أن النخب السياسية في البلدان النامية تؤدي دورا طليعيا في تحديد مجرى النمو)، وترتك للجماهير مهمة إضفاء الشرعية الصورية عليها من

خلال انتخابات معلومة النتائج سلفا، إذ يستأثر حزب الحكومة عادة بكل الضمانات الكفيلة بتحقيق النسبة المطلوبة في الانتخابات ويقوم بممارسة الضغوط على الناخبين (عاشور.ط، 25، 2012)

لقد غدا مألوفاً في الكثير من البلدان العربية أن تتحول المحطات الانتخابية إلى مشهد صاخب في الحملات الإعلامية والدعائية، بما يوحي للمراقب الخارجي بان الرقعة العربية تعيش فعلا(أعراسا) ديمقراطية لا نظير لها في العالم... و لكن لا احد في الوطن العربي يمكنه أن يأخذ لعبة الانتخابات مأخذ جد، لسبب بسيط هو أن الجميع يعرف سلفا طبيعة النتائج التي ستمخض عنها صناديق الاقتراع، ولا أحد يساوره شك في أن نتائج الانتخابات ستكون لغير صالح الجالسين على كراسي الحكم، بما يجعل من هذه الانتخابات أقرب في حقيقة الأمر إلى آلية التزكية والمبايعة من أي شيء آخر، بل الأكثر من ذلك اختيار الهيئات، حتى الأشخاص المطلوب منهم أداء دور المنافسة في لعبة الانتخابات مثلما غدا أمرا معلوما تحديد النسبة (الكوتا) التي

ستحصل عليها المعارضة داخل البرلمان أو مجلس الشعب(دندان .
ع،84،2014).

التنظيم الدوري للانتخابات بمختلف مستوياتها المحلية
والتشريعية والرئاسية في الجزائر يجب أن لا ينسبنا واقعا مفاده أن
عملية الانتخاب أصبحت روتينية وأفرغت من معناها وأهميتها
السياسية،وهنا ينبغي القول إن ما يلاحظ حول الانتخابات في
الجزائر في العقدين الماضيين هو التناقص التدريجي في نسبة
المشاركة من طرف المواطنين والإقبال الضعيف على الحملات
الانتخابية إلى درجة أصبحت هناك استقالة شعبية من العملية
الانتخابية، ويفسر هذا بفقدان الثقة في الانتخابات من طرف
المواطن الجزائري لأن الانتخابات أصبحت آلية لفرض الأمر
الواقع، وآلية للإقصاء، وآلية للبقاء في الحكم مهما كانت
الظروف، والأصل المتعارف عليه في الديمقراطيات السياسية
والمحاسبة وهي كذلك آلية للتغيير والتداول على السلطة. (لقبح
ب. ، 2015 ، 84).

الخاتمة:

يختلف حراك 22 فيفري عن بقية الحركات الاحتجاجية التي شهدنها الجزائر من خلال التعبير السياسي المتمثل باتخاذ السلمية من حيث الممارسة كفعل احتجاجي.

امتاز الحراك الشعبي برفع مطالب محددة وواضحة للسلطة السياسية التي كانت على رأس الهرم السياسي آنذاك والمتمثلة اجهاض الانتخابات التي كانت من المقرر انعقادها في 18 أفريل 2019 والتي كانت في ثلثاته انها تمثل تمهيدا لعهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة، حيث نظر إلى السلوك الانتخابي على أنها مسرحية سيقدم عليها النظام لتجديد نفسه والتي تشكل حالة احتقان لدى أفراد المجتمع إذ لا ديمقراطية بانتخابات مزورة .

لا يمكن تصور استغناء الديمقراطية الحديثة عن الانتخابات كعملية يتم من خلالها اختيار صناع القرار في مختلف المستويات وكوسيلة مثلى للتعبير عن الإرادة الشعبية وتجسيد مقولة إن الشعب مصدر جميع السلطات، وهو الحق الذي ضحت الشعوب بالكثير من اجل افتكاكه ، ومن أجل إقامة النظم الديمقراطية التي تكفل لها هذا الحق ، وتتخذ من الانتخابات الوسيلة الدستورية

الوحيدة التي تضيفي شرعية تامة على من يأتون إلى الحكم بواسطتها ، ومع الاعتراف بهذا الدور المتميز للعملية الانتخابية ضمن اللعبة السياسية ، وفي ثنايا النظم الديمقراطية ، إلا أنه من الواجب التأكيد أن الانتخابات ما هي إلا مكون واحد من مكونات الديمقراطية المتعددة ، وهذا المكون أو الآلية يستلزمان شروطا سياسية واجتماعية وثقافية مؤاتية كي تكون الانتخابات وما تفرزه من نتائج معبرة حقيقية عن الإرادة الشعبية.(دندان. ع،84،2014).

قائمة المراجع :

- 1- الحبيب استاتي(زين الدين)، (2017) ، الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية،مجلة عمران،المغرب، العدد22،خريف، ص 165-186
- 2- الورفلي(مبروكة)،(2009) ، الثقافة السياسية الليبية والفساد،مجلة إضافات،بيروت، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد،06، ص 126-140
- 3- باردة(سمير)،(2016)، التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر بين تحديات الواقع وإستراتيجية التفعيل ، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان العدد51-52 ، ص 116-135

4- بوحنية (قوي)، (2011)، أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 30، ص 48-63

5- بومدين (عربي)، (2017)، الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول، *مجلة سياسات عربية*، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة (قطر). العدد 25، مارس، ص 39-46

6- بو عزيزي (محسن) ، (2008) ، فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية ، الحالة التونسية مثالا ، مجلة إضافات ، بيروت ، لبنان ، العدد 08 ، ص 9- 24

7- دندان (عبد القادر)، (2014)، من أجل انتخابات فعالة في الوطن العربي: جوهر العملية الانتخابية في ممارسة الديمقراطية، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت، لبنان، العدد 41، ص 73-91

8- لقرع (بن علي)، (2015)، أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر: 1989-2014، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 45-46، ص 57-70

9- العطوي (عبد الرحيم)، (2011)، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مجلة إضافات، العدد الثالث عشر، ص 17 - 31

10- عاشور (طارق)، معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (1997-2011)، (2012)، دراسة في بعض المتغيرات السياسية، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، مركز الدراسات الوحدة العربية العدد 34، ص 9-29

رسالة دكتوراه :

1-ليمام (محمد حلیم)،(2016) ، الفساد النسقي والدولة السلطوية حالة
الجزائر منذ الاستقلال ، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحة
دكتوراه (127)،بيروت، لبنان، عدد الصفحات 247 .

الناصريّة

الناصريّة